اسماعيل الترمذي عن البويطي فكان هذا مذهبه انتهى **قوله** وفي الثانية اي في القومة الثانية الخ هذا الذي ذكره هو مافي الام والمختصر وعليه الاكثرون والذي نص عليه الشافعي في البويطي انه يقرأ في القومة الثانية السجدة وفي الثانية النساء وفي الرابعة للاربعة وفي شرح الروض وتقدير كل سورة بقوم مقامها في قومتها وفي الروضة وليس على الاختلاف المحقق بل الامر فيه على التقريب قال السبكي وقد ثبت بالنص في الاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فما اعل فالاجلد لا بعد في ذكر سورة النساء فيه والاعمران في الثاني **قوله** ويسبح في الركوع الاول الخ يقدر ذلك بالاثبات المتدالة من سواد البقرة هذا ما نص عليه في الكبرى وقال الحافظ هذا التقدير ذكره الشيخ في المهذب ايضا فالاحاديث الواردة في الصحيحين وغيرهما مخالفة في ذلك وفي اثرها ان كل ركوع دون القيام الذي قبله وفي بعض الطرق التطويل في كل قيام وركوع ووقع عند النسائي عن عروة عن عائشة فركع ركوعا طويلا مثل قيامه او اطول واعاد ذلك في الاربع وسنده على شرط الشيخين وقد اخرجا بعضه من هذا الوجه انتهى **قوله** ولا بطول القيام من الاعتدال الخ ذكره في المجموع وزاد ففي الطرفين ونظر عند الحافظ بانا لم نجد له في رواية **قوله** وتسبيحات ان يقول في كل ركوع سبح الله لمن حمده ربنا لك الحمد قال الحافظ كذا في عدة نسخ والذي في الصحيحين باثبات الواو ثم ساق حديث عائشة الذي اخرجه اهل الصحيح وغيرهم كما سبق فيه ثم رفع فقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ذكر ذلك في كل رفع من ركوع وللشافعي نص آخر انه يسبح في كل ركوع بقدر قراءة قيامه **قوله** وفي الثاني سبعين اي بتقديم السين وقيل في الثاني قدر ثمانين وفي الثالث قدر سبعين وعليه جرى في المنهاج **قوله** ولا بطول الاعتدال عن الركوع الثاني ولا التشهد وطول قلت ذكر نحوه في شرح المهذب وزاد نفي الخلاف وفيه نظر اما الاعتدال المذكور فقال به احمد في رواية وأثبت في صحيح مسلم من حديث جابر قال الكسف الشمس على عهد رسول الله في يوم شديد الحر فصلى رسول الله بالناس فقام فاطال القيام حتى جعلوا يخرون ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم سجد ثم قام قياما كثيرا ذكر الحديث واخرجه ابو عوانة والنسائي واطلاق القوم على حديث جابر الصغير وما ترتب عليه اولى من اطلاق ذلك على حديث عبد الله بن عمرو طول تطويل الجلوس بين السجدتين والقيام من يقتضي انهما واما تطويل الجلوس اخر الصلاة فنوخذ من حديث ابي بن كعب فانه اخر الحديث وجلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى كسفوا بها قال الحافظ حديث حسن اخرجه ابو داود والبيهقي والله اعلم **قوله** بل الصواب تطويله وقد ثبت في الصحيحين الخ ذكر المصنف في شرح المهذب حديث ابي موسى السابق عزو تخريجه للشيخين وحديث عائشة وهو الحديث الاول من الباب وفيه بعد الركوع الثاني ثم سجد سجودا طويلا اخرجه البخاري من رواية مالك عن هشام بن عروة عن ابيه

ولم يقع

ولم يقع ذلك عند غيره ممن اخرجه عن مالك وعندهما ايضا عن عائشة طريق اخرى بلفظ ثم سجد فاطال السجود ووقع عند مسلم من حديث جابر في بعض طرقه وركوعه نحوا من سجوده وعندهما من رواية ابي سلمة عن عبيد الله بن عمر في قصة الكسوف قال في اخره قالت عائشة ما سجدت سجودا قط اطول منه وفي حديث اسماء عند البخاري ثم سجد فاطال السجود هذا جميع ما ذكره من الصحيحين وذكر ابن ابي داود عن عبد الله بن عمرو قام فلم يكد يركع فلم يكد يرفع الى ان قال ثم سجد فلم يكد يرفع وذكر ابن ابي داود ايضا عن سمرة بن جندب نحو رواية ابي سلمة عن عائشة الا انه قال ثم رفع فلم يكد يسجد وساق الاحاديث التي في الكسوف ليس فيها ذكر تطويل السجود وانها نحو العشرين لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد اعضل مرام الطلق ان تطويل السجود لم يثبت قال الحافظ **قوله** قال اصحابنا ولا يطول الجلوس بين السجدتين قال الحافظ اما تطويل الجلوس بين السجدتين فنقله النووي والرافعي وعنهما الاتفاق على انه لا يطول قال المصنف في شرح المهذب وحديث عبد الله بن عمرو يقتضي استحباب اطالته **قوله** وقد ثبت في حديث صحيح اطالته قال ابن الهمام اخرج ابو داود والنسائي والترمذي في الشمائل قلت وابن خزيمة وابن حبان كما قاله الحافظ عن عطاء ابن السائب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه السلام فكبر فكبر رفع فكبر فركع فكبر رفع ثم رفع فكبر فسجد ثم سجد فلم يكد يرفع فكبر فرفع ثم رفع فكبر فسجد ثم سجد فلم يكد يرفع ثم رفع وقال في الاخرى مثل ذلك واخرجه الحاكم من طريق سفيان الثوري عن عطاء وسفيان سمع من عطاء قبل الاختلاط اي بخلاف تلك الروايات السابقة قال وراها عن عطاء سمعها منه بعد الاختلاط قال الحافظ لو كان الراوي عن سفيان منفصلا لما ضر الكلام في عطاء قال الشيخ في شرحه اخرجه ابو داود وفي سنده عطاء السائب وهو مختلف فيه وقد رواه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرك من طريق اخر صحيح وقال هو صحيح وظاهره انهما لم يخرجا الطريق الاول وليس الامر كذلك بل كل منهما اخرجها ايضا واخرج الطريق الثانية عن موسى بن اسماعيل عن سفيان عن عطاء وابو ياء عن سفيان عن يعلى بن عطاء عن ابيه عن عبد الله ابن عمرو مثله وموسى صدوق لكن ضعفوه من قبل حفظه ويعلى عن عطاء من رجال مسلم لكن ابوه عطاء بقال له العامري لم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا وهو غير عطاء ابن السائب فلما كان موسى منفردا سمعي الامر في المتابعات ولان السائب والد عطاء الذي من رجال الصحيح واخرجه احمد والنسائي من رواية سعيد عن عطاء ابن السائب وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط لكن قال في رواية واحدة قال في السجود فان قال المصنف يرد والذي لم يرد ذكره منفي فكيف يحكم على الزيادة بالصحة لكن عادة ابن خزيمة والحاكم وابن حبان اطلاق الصحيح على الحسن وهذا الحديث ليس بقاصر عن درجة الحسن واذا تقرر ذلك فالاحسن انه صحيح نقليد ابن